

Distr.: General
27 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 108 من جدول الأعمال
منع الجريمة والعدالة الجنائية

**رسالة مؤرخة 25 تموز/يوليه 2022 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أحيل إليكم طيه بيان مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر بمناسبة
اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يحتفل به في 30 تموز/يوليه 2022 (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة السادسة والسبعين
للجمعية العامة، في إطار البند 108 من جدول الأعمال.

(توقيع) يافل إفسينكو
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 25 تموز/يوليه 2022 الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

بيان مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص

30 تموز/يوليه 2022، نيويورك

لا يزال الاتجار بالأشخاص ثالث أكثر أنواع الأنشطة الإجرامية ربحية في العالم وأحد أخطر التحديات العالمية في عصرنا.

وموضوع الاحتفال هذا العام باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص على النحو الذي اقترحه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو "استعمال التكنولوجيا وإساءة استعمالها".

والتكنولوجيا سلاح ذو حدين عندما تطبّق في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

فمن ناحية، يمكن تطبيق التكنولوجيا لمعرفة هوية ضحايا الاتجار بالأشخاص وإنقاذهم، وإجراء تحقیقات استباقية على منصات الإنترنت، بما في ذلك من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي والتعرف على الوجه لمعرفة هوية الضحايا والجناة على السواء عبر الإنترنت، وتوفير خطوط اتصال منقذة للحياة، ودعم البيانات التجميع والتحليل.

ومن ناحية أخرى، تشمل الأبعاد الجديدة المتعلقة بالتكنولوجيا الاستخدام المكثف للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من قبل المتجرين بالبشر لتجنيد ضحاياهم واستغلالهم وكذلك أدوات لإخفاء هويات المجرمين وتسهيل المعاملات وتوسيع السوق. وبعد جائحة كوفيد-19، نلاحظ أن تجنيد الضحايا والإعلان عن الخدمات قد انتقل بالكامل تقريباً إلى مجال الإنترنت.

ويسرنا أن نقر بأن الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة تدرك الأخطار التي يسببها استعمال التكنولوجيا وإساءة استعمالها من قبل المتجرين بالبشر. وقد أشار الإعلان السياسي بشأن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي اعتمد في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تقييم برنامج العمل العالمي، بقلق إلى إساءة الاستخدام الإجرامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الإنترنت، لتسهيل الاتجار بالأشخاص، والتأكيد على أهمية مكافحة هذا الاستخدام مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في الخصوصية، امتثالاً للالتزامات الأخرى التي ينص عليها القانون الدولي.

ونعتقد أن العمل مع المجتمع ومطوري البرمجيات وشركات التكنولوجيا المسؤولة اجتماعياً هو المفتاح لإيجاد طرق يمكن فيها استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز جهود مكافحة الجريمة وتعزيز فعالية إجراءات التصدي للاتجار بالأشخاص.

ونحن نهبب جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وضرورة تكثيف التعاون الدولي، بما في ذلك بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات

والمعارف والمساعدة التقنية، ولا سيما للبلدان النامية، من أجل منع ممارسة الاتجار بالأشخاص والقضاء عليه ومساعدة ضحايا هذه الجريمة النكراء.

أعضاء مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر:

الاتحاد الروسي
إريتريا
الإمارات العربية المتحدة
أوزبكستان
البحرين
بنغلاديش
بوليفيا
بيلاروس
تركمانيستان
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
سنغافورة
طاجيكستان
الفلبين
فنزويلا
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
ليبيا
مصر
نيجيريا
نيكاراغوا
الهند
